# صيرفة التأمين: الواقع ومتطلّبات تطويره في الجزائر

مرقوم كلثوم* حساني حسين** بلعزوز بن علي***

**Abstract:**

As a result of globalization, Algeria adopted a series of reforms in the insurance and banking sectors, through the promulgation of laws, which led to the opening of Algeria to *bancassurance*, with several partnership agreements between bank and insurance companies at the beginning of 2008.
The purpose of this study is to analyze the *bancassurance* experience and the developing requirements in Algeria.

**Keywords:** globalization, bancassurance, reforms, partnership agreements

**Résumé:**

Suite aux conséquences de la mondialisation, l'Algérie a adopté un ensemble de réformes concernant les secteurs des assurances et des banques, à travers la promulgation de la lois permettant l'ouverture de l'Algérie sur la bancassurance, avec plusieurs accords de partenariat au début de l'année 2008.
Le but de cette étude est d'analyser l'expérience de la bancassurance et les exigences de son développement en Algérie.

**Mots clés :**mondialisation, bancassurance, réformes, conventions de partenariat

**الملخص**:

نتيجة لتبعات العولمة، شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات شملت عدة قطاعات أهمها القطاع البنكي وقطاع التأمينات، فتم إصدار قوانين تسمح بانفتاح الجزائر على صيرفة التأمين من خلال عقد عدة اتفاقيات شراكة بين البنوك وشركات التأمين بداية من سنة 2008.
الهدف من هذه الدراسة هو تحليل واقع تجربة صيرفة التأمين في الجزائر ومتطلبات تطويرها.

**الكلمات المفتاحية**: العولمة، صيرفة التأمين، الإصلاحات، اتفاقيات الشراكة.

* طالبة دكتوراه، باحثة بمخبر الأنظمة المالية والمصرفية في ظل التغيرات العالمية – جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
** أستاذ محاضر (أ)، رئيس فرقة بحث بمخبر الأنظمة المالية والمصرفية في ظل التغيرات العالمية – جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
*** أستاذ التعليم العالي، رئيس فرقة بحث بمخبر الأنظمة المالية والمصرفية في ظل التغيرات العالمية – جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

**مقدمة:**

اتسع نطاق عمل المصارف ليقتحم مجال الصناعة التأمينية نتيجة للدور الكبير الذي لعبته العولمة في زيادة الانفتاح والتحرر، وبذلك إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، مما أدى إلى ظهور خدمات جديدة والبحث عن شراكات وتحالفات للرفع من أدائها والقدرات التنافسية لها. فكان ظهور صيرفة التأمين (La bancassurance) من أهم مستجدات قطاع الخدمات المالية لتسهيل مواكبة هذا الانفتاح على المستوى العالمي. ضمن هذا السياق، شرعت الجزائر كغيرها من الدول التي عرفت اقتصادياتها تحوّلا من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، في تبني مجموعة من الإصلاحات لمسايرة هذا التوجه، شملت عدة قطاعات أهمها القطاع المصرفي وقطاع التأمينات، مما سمح بإعادة تنظيمها بما يدفع إلى تحسين أدائها والرفع من تنافسيتها.

فكان القانون 04/06 الصادر في 2006/02/20 المتعلّق بالتأمينات والذي عدّل وتمم الأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995 الإطار القانوني المساعد في ظهور أولى اتفاقيات الشراكة بين شركات التأمينية من جهة وبعض المؤسسات المصرفية من جهة أخرى، الأمر الذي يدفعنا إلى البحث في واقع هذا التوجه وأهم متطلّبات تطويره بالنسبة للجزائر التي يبقى فيها قطاع التأمينات بعيدا عن الدور المنتظر منه إذا ما قورن بنظرائه على المستوى الدولي، بالإضافة إلى أهم الرهانات التي يمكن أن تواجه هذا المسعى، و هذا بالنظر إلى خصوصية الخدمات التأمينية وظروف البيئة التي تحكم النشاط في الجزائر.

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية الموضوع في كون هذا التوجه ساهم في تجديد كيفي ونوعي فيما يخص الوساطة المالية على المستوى الدولي، حيث تشير الإحصائيات على سبيل المثال في أوربا أن القطاع المصرفي استطاع أن يساهم بين 20 و80% في توزيع منتجات التأمين (23 % ألمانيا، 56 % في إيطاليا، 61 % في فرنسا، 77 % في اسبانيا و80 % في البرتغال). ويمكن أن يعتبر صيرفة التأمين مدخل مهم لتعزيز دور الصناعة التأمينية في الاقتصاد الوطني بالنسبة للجزائر التي تبقى

بعيدة مقارنة بباقي العالم حيث تشير أخر التقارير أنها تحتل المرتبة 69 بمساهمة 0.03 % من مجموع الأقساط المصدرة في العالم[1].

فشركات التأمين والمؤسسات المصرفية في الجزائر مدعوة لتخطي أدوارها الكلاسيكية بالدخول في شراكة لتطوير عملياتها المالية. من خلال هذه الزاوية، كان لابد من تحليل واقع هذه الشراكة بين المؤسسات المصرفية وشركات التأمين ومعالجة أهم الرهانات والتحديات التي تواجه هذا الخيار مع تبيان أهم متطلبات تدعيم وتطوير هذه الشراكة في المستقبل.

**أهداف البحث:**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

– توضيح أهم عوامل ظهور صيرفة التأمين ومختلف نماذجه مع تبيان ميزات ومساوئ كل نموذج؛

– تشخيص واقع صيرفة التأمين في الجزائر في ظل الإصلاحات التي شهدها القطاع المصرفي وقطاع التأمينات مع دراسة أهم أبعاد اتفاقات الشراكة وفق نموذج صيرفة التأمين في الجزائر وتقديم بعض التوصيات لتفعيل وتطوير هذا التوجه بالنسبة للجزائر.

**إشكالية البحث:**

الإشكالية التي يمكن طرحها من خلال ما سبق هي: **ما واقع صيرفة التأمين في الجزائر، وما هي أهم متطلّبات تطويره في الجزائر؟** بحيث عالجنا الموضوع وفقا للمحاور التالية:

**– صيرفة التأمين: المزايا وعوامل النجاح؛**

**– العوامل المساعدة لظهور صيرفة التأمين في الجزائر؛**

**– دراسة لواقع صيرفة التأمين في الجزائر، رهاناته وسبل تطويره.**

## 1) صيرفة التأمين: المزايا وعوامل النجاح

تتخصص المؤسسات المصرفية عادة في القيام بمجموعة من العمليات المصرفية المحدّدة ضمن التنظيم المعمول به بالإضافة إلى بعض العمليات الملحقة لنشاطها الأساسي، منها نذكر جمع الودائع وتقديم القروض وتسيير وسائل الدفع المختلفة. مع الانفتاح والعولمة المالية والتطوّر الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير قواعد المنافسة مع داخلين جدد، بالإضافة إلى

مرونة الإحلال الكبيرة ما بين المنتجات المالية كانت هناك ضرورة لمواكبة هذه التغيرات، فشهدت المصارف في إطار توجهها نحو الانفتاح تقاربا بينها وبين شركات التأمين.

فوظائف وأنشطة المؤسسات المصرفية ليست مستقرة لأنها تشهد ديناميكية متواصلة، وتوجه نحو إزالة الحواجز وإلغاء التخصص الوظيفي والقطاعي وتقديم مجموعة شاملة متكاملة من الخدمات المالية من خلال ما يعرف بالمصارف الشاملة.

## 1-1) وظائف المصرف الشامل:

هناك عدة تعاريف للمصرف الشامل أهمها:

– يعرفها عبد المطلب عبد الحميد[2] على أنها " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصّصة".

– يعرفها منير إبراهيم هندي[3] " هي تلك المصارف التي تسعى إلى تنمية مواردها المالية من كافة القطاعات، كما تقدّم الائتمان لكافة القطاعات ".

– يعتبر رشدي صالح عبد الفتاح صالح[4] المصارف الشاملة بأنها تلك: " البنوك التي تقدّم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة التي تشمل أعمال قبول الودائع ومنح القروض، والاتجار والتعامل بالأدوات المالية وبالعملات الأجنبية ومشتقاتها، وتسويق المنتجات الصناعية والتأمين "

فالمصرف الشامل هو ذلك المصرف الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية داخل البلاد وخارجها من ناحية، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات، فهو يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في تلقي الودائع ومنح القروض ونشاطات حديثة تتماشى مع التغيرات الحالية، فلا يحصر نشاطه في قطاع معيّن وإنما يقوم بتنويع نشاطاته من خلال قيامه بالأنشطة المصرفية التقليدية والأنشطة المصرفية وغير المصرفية الحديثة. كما يظهر أن دور المصرف الشامل يتحدّد من كونه يقوم بأعمال المصارف التجارية والاستثمار والأعمال في وقت واحد.

تقوم استراتيجية المصارف الشاملة على استراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وتخفيض مخاطر الاستثمار. وتعود أهمية المصارف الشاملة إلى الوظائف التي تستطيع القيام بها والتي تتوقّف على مدى إسهامها في تحقيق ودفع عملية التحوّل التنموي والتطوير التي تشهدها الاقتصاديات. تتمثل أهم الوظائف الأساسية للمصرف الشامل في[5]:

– ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها بالإضافة إلى إدارة خدمات المبادلات والمستقبليات؛

– إعداد دراسات السوق وإدارة عمليات التسويق لمختلف المنتجات والمشاريع؛

– صناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات للمستثمرين؛

– تقديم الخدمات المصرفية في مجال عمليات التجارة الخارجية؛

– تقديم مختلف الخدمات في مجال التأمين[6]، حيث تم تأسيس فروع مشتركة بين المصارف وشركات التأمين في كثير من البلدان منها سويسرا والسويد في إطار صيرفة التأمين[7].

## 1–2) النماذج الأساسية لصيرفة التأمين:

صيرفة التأمين هي ظاهرة نسبيا جديدة، وتعتبر فرنسا وإسبانيا من البلدان الأولى التي خاضت تجربة صيرفة التأمين بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث ظهر في فرنسا وتطوّر فيها نتيجة لتطوّر سوق التأمينات الفرنسي الذي يتميز بتنافسية عالية، ومصطلح صيرفة التأمين يستعمل ليعبّر عن الجهود التي تبذلها المصارف للولوج إلى سوق التأمين. حاول كثير من المتخصّصين إعطاء مفهوم لصيرفة التأمين نذكر منهم:

– "Bernard de Gryse": صيرفة التأمين هو ذلك النشاط التأميني المتمثل في خدمات تأمينية يقدمها المصرف[8]؛

– "Alan Leach" في كتابه صيرفة التأمين في أوروبا: آفاق وتحديات لسنة 2000، بحيث يعرّف صيرفة التأمين على أنه: "مشاركة المصارف في توزيع للمنتجات التأمينية[9]".

–" Jean Pierre Daniel ": صيرفة التأمين هو توزيع منتجات التأمين من خلال الفروع المصرفية"[10].

– كما يعرّفه أسامة عزمي سلام وآخرون بأنه بيع التأمين من خلال قنوات التوزيع في المصارف[11].

– وحسب "Jean-Philippe JUNGERS " و "Brieuc KAISIN " فإن صيرفة التأمين تعني تجميع نشاطي المصارف والتأمين في مؤسسة واحدة[12].

– حسب " Nick Goulder و Rodney Lester "، فيمكن تعريف صيرفة التأمين على أنه: "عملية استخدام فروع المصارف وشبكات المبيعات والعلاقات مع العملاء لتطوير مبيعات منتجات التأمين"[13].

ومما سبق يمكننا القول أن صيرفة التأمين هو تقديم منتجات التأمين والخدمات المصرفية عن طريق قنوات مشتركة تجمع بين عملاء المصرف وعملاء شركة التأمين.

لصيرفة التأمين أبعادا مختلفة بحيث يمكن أن يعتمد على عدة نماذج لتقديم خدمات التأمين من خلال المصارف، فيما يلي أهم هذه النماذج:

– **اتفاقية التوزيع**: وهي أبسط أشكال صيرفة التأمين، ففي هذه الحالة يقوم المصرف بدور الوكيل أو الوسيط في توزيع المنتجات لشركة تأمين مقابل عمولة.

– **المشاريع المشتركة**[14]: بحيث يقوم المصرف بإنشاء شركة بملكية مشتركة بينه وبين شركة التأمين أو عدة شركات تأمينية، من خلال المساهمة في رأس المال وتحمّل المسؤولية المشتركة للإدارة، عادة ما تأخذ شركات التأمين مسؤولية مراقبة وإدارة المخاطر في حين يكون المصرف مسؤولا عن عملية التوزيع، بحيث يتحصّل كل منهما على حصته النسبية من العوائد والأرباح والخسارة.

– **التكامل**: تتضمن هذه الاستراتيجية الجمع بين المنتجات التأمينية والخدمات المصرفية من خلال إنشاء شركة فرعية[15].

الجدول الموالي يلخص مختلف النماذج الرئيسية لصيرفة التأمين في العالم[16]:

**الجدول رقم 01–أهم نماذج صيرفة التأمين**

| النموذج | الوصف | الإيجابيات | المساوئ | البلدان التي ينتشر فيها |
|---|---|---|---|---|
| **اتفاقيات التوزيع** | يلعب البنك دور الوسيط لشركة تأمين | – سرعة العمليات.<br>– لا يحتاج إلى استثمارات<br>– نموذج غير مكلف | – اختلاف الثقافة بين المؤسستين.<br>– عدم المرونة في توزيع منتجات جديدة. | – و. م. الأمريكية، ألمانيا، المملكة المتحدة، اليابان وكوريا الجنوبية. |
| **المشاريع المشتركة** | بنك شريك لشركة تأمين أو أكثر | – نقل المعرفة | – صعوبة التسيير على المدى الطويل. | – إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، كوريا الجنوبية. |
| **التكامل** | إنشاء شركة جديدة (فرع) | – ثقافة شركة واحدة | – استثمارات ضخمة | – فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، المملكة المتحدة. |

**المصدر:** Marjorie Chevalier, Carole Launay et Bérangère Mainguy, Score, ***Analyse de la bancassurance dans le monde***, oct/2005, France, p05.

لا يوجد نموذج محدّد يجب إتباعه من أجل إحداث مقاربة بين المصارف وشركات التأمين، وإنما يجب على كل مؤسسة البحث عن النموذج الذي يناسبها ويناسب احتياجاتها مع مراعاة بيئتها.

## 1–3) فوائد صيرفة التأمين وعوامل نجاحه:

أهم الأسباب التي دفعت المصارف وشركات التأمين إلى الاستثمار في صيرفة التأمين:

– الطبيعة التكاملية للمنتجات المالية للمصرف وشركة التأمينية[17]؛

– تخفيض التكاليف بمختلف أشكالها (تكاليف التوزيع، التكاليف التقنية، بنك المعطيات، .... أو ما يعرف باقتصاديات الحجم: حيث ثبت أن : $\mathbf{C(x,y)<C(x,0)+C(0,y)}$ ، $\mathbf{C(x,y)}$: هي عبارة عن التكاليف الدنيا لمؤسسة بإنتاجها للوحدة $\mathbf{X}$ و الوحدة $\mathbf{Y}$ معا و في نفس الوقت. $\mathbf{C(x,0)}$: هي عبارة عن التكاليف الدنيا لمؤسسة بإنتاجها للوحدة $\mathbf{X}$ فقط. $\mathbf{C(0,y)}$: هي عبارة عن التكاليف الدنيا لمؤسسة بإنتاجها للوحدة $\mathbf{Y}$ فقط.

– يعتبر صيرفة التأمين إطار مساعد للتقارب بين المصارف وشركات التأمين؛

– تبني مثل هذه الاستراتيجيات تهدف إلى توسيع قاعدة المستفيدين ونشر الخدمات التأمينية بين أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع وزيادة حجم الأقساط التأمينية ونسبة حصتها السوقية[18]؛

– الانتشار السريع لشركات التأمين بالسوق دون الحاجة لشبكة واسعة من الوسطاء؛

– التنويع في خدمات البنك، خاصة في ظل تدني عوائد العمل المصرفي وتقلص هوامش الربحية[19]؛

– تحسين القدرات التنافسية للمصارف في سوق الخدمات المالية واكتسابها مهارات جديدة؛

–زيادة الربحية الناتجة عن إيرادات العمولات وتحسن الإنتاجية وتعزيز ولاء العملاء؛

– الحصول على منتجات تأمينية مناسبة لمستوى الدخل وملائمة لاحتياجات العملاء.

يمكن تقسيم عوامل نجاح صيرفة التأمين إلى عوامل خارجية متعلقة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد، وعوامل داخلية متعلّقة بنموذج صيرفة التأمين المتّبع في حد ذاته.

ترتبط **عناصر البيئة الخارجية** بـ:

– الإطار التنظيمي والتشريعي، بحيث تعتبر اللوائح التنظيمية والقوانين والتشريعات المتعلقة بصيرفة التأمين من أهم عوامل نجاح صيرفة التأمين، حيث نجد على سبيل المثال في إيطاليا أن نشاط صيرفة التأمين ارتبط بصدور قانون (Amato) في 1990/07/30 الذي سمح للمصارف بمزاولة النشاط التأميني وإضفاء الصفة القانونية لصيرفة التأمين. أما في الولايات المتحدة فقد كان قانون (Le glass Steagall Act) عائقا أمام تطوّر صيرفة التأمين إذ كان يفصل بين عمل المصارف وعمل شركات التأمين. ولم يرى صيرفة التأمين النور إلا سنة 1999 بعد المصادقة على قانون يسمح بعملية توزيع المنتجات التأمينية عبر الشبابيك المصرفية. وكان لصدور قانون التأمين المعدّل والمتمم رقم 04/06 دافع مهم لظهور صيرفة التأمين في الجزائر؛

– تعتبر الامتيازات الضريبية المشجّع الرئيسي للاستثمار في منتجات التأمين؛

– يعتبر سلوك المستهلك من العوامل الأساسية لنمو صيرفة التأمين، حسب تفضيلاته واحتياجاته؛

– ويعتبر معدّل نفاذ التأمين[20] عامل آخر لنجاح صيرفة التأمين وتطوره فانخفاض معدل نفاذ التأمين على الحياة يساعد على التوجه نحو عقد شراكات صيرفة التأمين.

وترتبط **عناصر البيئة الداخلية** بعوامل مؤثرة في تنظيم الشراكة بين المصارف وشركات التأمين وعوامل متعلقة بنموذج صيرفة التأمين نفسه كما يلي:

– تعتبر كثافة الشبكة المصرفية من أهم عوامل نجاح صيرفة التأمين بحيث تساعد في توسيع الخدمات وتسهيل عملية الاتصال؛

– ويعتبر تكوين عمال المصارف من العوامل المهمة في نجاح صيرفة التأمين من خلال تمكينهم من إتقان عملهم وتقديم خدمات ذات نوعية؛

ففي فرنسا على سبيل المثال يرتبط بيع المنتجات التأمينية بتحصل العامل المكلف بالمصرف على بطاقة مهنية بعد 135 ساعة من التكوين، أما في الجزائر فيفرض القانون أن يكون الموظّف الذي يقوم بالعمل التأميني في المصرف متحصّل على شهادة جامعية ويخضع لتكوين 96 ساعة[21].

– حجم العوائد الخاصة بالشبكة المصرفية وطرق تقسيمها وهي تتمثّل خصوصا في عمولات التسيير والجذب بالإضافة إلى الأرباح التقنية وفق الشراكة التي تربط بين المصرف وشركة التأمين؛

– نجاح صيرفة التأمين يتطلّب عملية بيع سريعة للمنتجات مما يستوجب توفير شبكة معلوماتية فعالة.

## 2) العوامل المساعدة لظهور صيرفة التأمين في الجزائر:

بهدف تطوير سوق التأمينات في الجزائر تم تحضير الإطار القانوني والتشريعي لتحقيق نوع من التقارب بين المصارف وشركات التأمين في الجزائر. فهذا التقارب يسمح بتطوير الخدمات المالية عموما نحو الأحسن ويسمح كذلك بتطوير التأمينات على الأشخاص التي تعتبر حصتها ومساهمتها ضعيفة مقارنة بالاقتصاديات المجاورة. فالاقتصاد الوطني هو في حاجة كبيرة لأموال التأمين على الحياة لتمويل نظام التقاعد التكميلي كما أن تطوير سوق التأمين في الجزائر سيساعد في المساهمة في تمويل الدولة، من خلال دعم قدرات الادخار الوطني في تمويل الاقتصاد، هذا على مستوى الاقتصاد الكلي. وقد شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات لمسايرة هذا التوجه من خلال القانون 04/06 الذي سمح للمصارف بتسويق المنتجات التأمينية، وبالتالي انفتاح

الجزائر على صيرفة التأمين من خلال عقد عدة اتفاقيات شراكة بداية سنة 2008. أهم العناصر التي ساعدت على تطوّر صيرفة التأمين في الجزائر نذكر:

– انتشار المصارف الأجنبية، فبالرغم من تشجيع الاستثمار الخارجي في المجال المصرفي في الجزائر بداية من تسعينيات القرن الماضي من خلال القانون رقم 10/90 [22] وتواجد عدد من المصارف الخاصة (وطنية أو أجنبية) في أواخر التسعينيات، إلا أن المصارف العمومية لا تزال تهيمن على السوق المصرفي في الجزائر، وتبقى مشاركة المصارف الخاصة ضئيلة بنسبة **1%**، نتيجة انخفاض رأسمالها الاجتماعي، كما أن تصفية مصرفين خاصين سنة 2003 (مصرف الخليفة و المصرف التجاري والصناعي الجزائري (**BCIA** ) كان له أثر سلبي على حصة هذه المصارف في السوق. ومع دخول المصارف الفرنسية إلى الجزائر (Natexis، Société générale، BNP Paribas) فربما يكون هناك دفع لمزيد من التطوير لصيرفة التأمين ومساهمة أكبر في تفعيل دوره في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية في الجزائر؛

– بالرغم من توفّر الجزائر على كثافة مصرفية متواضعة وغير كافية مقارنة بالدول المتقدمة، إذ تمثل وكالة لكل 000 25 نسمة بالمقارنة مع وكالة لكل 000 12 نسمة في المغرب و وكالة لكل 9000 نسمة في تونس [23]، فإن بعض المصارف العمومية مثل (CNEP Banque، BADR، BNA، CPA) يمكن أن تساعد على تطوّر صيرفة التأمين في الجزائر من خلال شبكتها الواسعة وتوزيعها بشكل جيد على مختلف المناطق، مما يعطيهم ميزة تنافسية لاختراق نشاط صيرفة التأمين الجديد بكل فعالية؛

– كانت بداية صيرفة التأمين في أوروبا من قبل البنوك للبحث عن مصادر جديدة للموارد للتعويض عن الانخفاض في الربحية بعد تطوير التمويل المباشر. لكن في الجزائر، يعاني النظام المصرفي من مشكلة الوساطة المالية المنخفضة حيث وصل المبلغ الإجمالي للودائع التي تجمعها البنوك **6 283** مليار دينار في 2011 منها 44 **%** ودائع لأجل و قدر حجم الائتمان بـ **3 726.5** مليار دينار الذي يعطي معدل وساطة منخفض يقدر ب **59,3%** [24] ، لتعرف تطوّرا ملحوظا سنة 2013 حيث بلغ حجم الودائع 229 7 مليار دينار، كما قدّر

حجم الائتمان بـ 154 5 مليار دينار والذي يعطي معدل وساطة يقدر ب 71% ما قد يشجع على تطوّر صيرفة التأمين مستقبلا[25].

– لقد استطاعت المصارف الجزائرية مؤخرا تقديم مجموعة متنوّعة من المنتجات المصرفية الموجهة للأفراد مثل القروض السكنية وقروض السيارات والقروض الاستهلاكية، وحتى تضمن المصارف استرجاع أرصدة هذه القروض في حالة وفاة المقترض، تقوم بإضافة خدمات تأمينية ملحقة بقروضها الممنوحة، مما يؤثر إيجابيا على تطوّر التوجه نحو صيرفة التأمين في الجزائر.

– دخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية شمل القطاع المصرفي وقطاع التأمينات أدى إلى إعادة تنظيم قطاع التأمين وإعطاء آفاقا جديدة لعملية المنافسة التأمينية وتحسين الخدمات المقدمة من طرف الفاعلين في المجال؛

– تعديل التشريع الخاص بقطاع التأمين من خلال القانون 04/06 المتعلق بالتأمينات [26] المعدّل والمتمم للأمر 07/95 يعتبر انطلاقة حقيقية لنشاط التأمين في الجزائر، بحيث كان الغرض منه توسيع السوق وفتحها أمام الشركات الأجنبية من أجل إحداث جو تنافسي، تحسين نوعية الخدمات من خلال تطوير تأمينات الأشخاص وتنويع أساليب توزيع المنتج التأميني، الفصل بين تأمينات الأضرار و تأمينات الأشخاص وتعزيز الأمن المالي من خلال تحرير رأسمال شركات التأمين وتعزيز نظام الرقابة و الإشراف من خلال إنشاء لجنة الإشراف على التأمين؛

– سوق غير مستغل بشكل كامل وإمكانيات نمو قوية، بحيث سجّل سوق التأمين الجزائري تحسنا حقيقيا من حيث الأداء والتنظيم. فتحليل وضع السوق في الجزائر يبيّن نموا مستمرا في حجم الأقساط المحصّلة ومعدّل النفاذ وكذا الكثافة التأمينية، فقد عرف السوق الجزائري للتأمينات نموا يقدر بـ 26**%** في 2008، حيث انتقل حجم الأقساط من 53,8 مليار دينار في سنة 2007 إلى 67,8 مليار دينار في سنة 2008 [27]، ليصل إلى 113.9 مليار دينار في سنة 2013[28]، أما معدّل نفاذ التأمين فبلغ 0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر ضعيفا مقارنة بالدول المجاورة، حيث بلغ 1.8 % في تونس و 3.2 %[29] في المغرب، أما إنفاق الفرد على التأمين فبلغ 40 دولار لنفس السنة، في حين بلغ 80 دولار في تونس و 102 دولار في

المغرب[30]، مما يؤكّد أن السوق الجزائري بالرغم من كل هذا النمو إلا أنه غير مستغل بشكل كافي ويملك إمكانات نمو كبيرة؛

– تسيطر الشركات العمومية على قطاع التأمينات في الجزائر بنسبة **63%** من إنتاج السوق التأميني وتتوزع **37%** البقية على الشركات الخاصة والمختلطة والتعاضديات[31]. وتقدم هذه الشركات خدمات تأمينية متشابهة، إذ تقتصر المنافسة بينها على حجم الأقساط المجمّعة، ومن ثم فدخول شركات جديدة وتقديم منتجات متنوعة من شأنها أن تطوّر صيرفة التأمين في الجزائر؛

– يتميز قطاع التأمين في الجزائر بوجود سوقين الأوّل خاص بتأمينات الأضرار الذي يطغى عليه الطابع الإلزامي، والثاني سوق تأمينات الأشخاص، فنجد أن تأمينات الأضرار حققت ما قيمته **105.8** مليار دينار أي ما يعادل**93%** من المعدّل الإجمالي للسوق في **2013**، في حين تمثل تأمينات الأشخاص نسبة ضئيلة جدا إذ حققت ما نسبته7 %من المعدّل الإجمالي للسوق في سنة 2013[32]، والشكل التالي يبيّن الحصة السوقية لفروع التأمينات الأساسية لسنة 2013[33]:

**الشكل رقم 1–الحصة السوقية لفروع التأمينات لسنة 2013.**

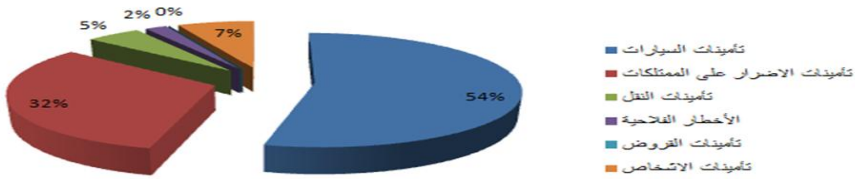


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات التقرير السنوي لسوق التأمين في الجزائر لسنة 2013.

– بالنسبة لتوزيع المنتجات التأمينية فإن شبكة التوزيع المباشرة تسيطر على عملية الإنتاج في حين الوسطاء (الوكلاء العامون والسماسرة) لا يقدمون سوى **32%** من مجموع الأقساط المحصلة [34] في 2013، وقد يعتبر صيرفة التأمين وسيلة جيّدة لتوزيع المنتجات التأمينية.

## 3) دراسة لواقع صيرفة التأمين في الجزائر، رهاناته وسبل تطويره

كانت انطلاقة صيرفة التأمين في الجزائر سنة 2004 من خلال اتفاقية توزيع تم إبرامها بين الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط ( CNEP – BANQUE) وكذا الشركة الوطنية للتأمين

(SAA) لتوزيع منتجات تأمين التعويض عن القروض ( Assurance remboursement credit) لكن الانطلاقة الفعلية له كانت بعد صدور القانون 04/06 المعدّل و المتمّم للأمر 07/95 المتعلّق بالتأمينات و الذي يسمح بتوزيع المنتجات التأمينية عبر المؤسسات المصرفية.

**3-1) تنظيم صيرفة التأمين في الجزائر**

لابد أن يكون نشاط صيرفة التأمين في الجزائر موافق لمتطلّبات القوانين المصرفية والتأمينية. فالأمر 11/03 ل 26 أوت 2003 المتعلّق بالنقد والقرض يعرّف بدقة العمليات التي يمكن أن تكون محل نشاط للمصارف، وهو يسمح للمصارف بممارسة بعض العمليات المالية الملحقة والمكمّلة لنشاطها والتي يجب أن تكون محدودة مقارنة بنشاطها العادي.

كما أن الأمر 07/95 المتعلّق بالتأمينات المعدّل والمتمّم بالقانون 04/06 الصادر في 2006/02/20[35]، يشترط الحصول على الاعتماد من الهيئة الوصية، إلى أن جاءت الأحكام التطبيقية للقانون 04/06 من خلال المرسوم التنفيذي رقم 153/07 الصادر في 22 ماي 2007 [36] المحدّد لشروط توزيع المنتجات التأمينية عن طريق المصارف، الهيآت المالية والشبكات التوزيعية الأخرى وكذا المرسوم رقم 60 المحدّد لقائمة المنتجات التأمينية التي يمكن توزيعها والعمولات القصوى لكل منتج والصادر في 06 أوت 2007، حيث أصبح من الممكن قيام المصارف بتوزيع المنتجات التأمينية وفقا لاتفاقية مبرمة سلفا بين المصرف وشركة التأمين.

تضمّن المرسوم التنفيذي رقم 07/153 ما يلي:

- إمكانية توزيع المنتجات التأمينية عبر المصارف والمؤسسات المالية وما شابهها؛
- تحديد مضمون اتفاقية التوزيع النموذجية؛
- تحديد نوعية الشراكة باعتبار الهيئات الموزعة وكلاء لشركات التأمين؛
- تحديد التكوين اللازم للعمال المتمثل في 96 ساعة تكوين فعلية حول عمليات التأمين؛
- تحديد الهيئات المراقبة المتمثّلة في لجنة الإشراف على التأمينات.

بعدها جاء القرار الذي يحدّد منتجات التأمين الممكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وكذا النسب القصوى لعمولة التوزيع[37]، والتي حدّدت كما يلي:

– 40 % من القسط الأول و10% من الأقساط السنوية الموالية أثناء المدة الكاملة للعقد فيما يخص فرع الرسملة في تأمينات الأشخاص، بحيث تعرّف المادة 60 من القانون 04/06 التأمين على الأشخاص بأنه عقد احتياطي بين المكتتب والمؤمن، يلتزم بواسطته المؤمن بدفع مبلغ محدّد في شكل رأسمال أو ريع في حالة وقوع الحدث أو عند حلول الأجل المحدّد في العقد للمؤمن له أو المستفيد المعين. يلتزم المكتتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه، ويضم الحوادث، الحياة، الوفاة، المرض، الرسملة[38]؛

– 15% بالنسبة لفروع تأمينات الأشخاص الأخرى؛

– تأمينات القروض 10%، هذا النوع من التأمينات تشترطها المصارف للحصول على قرض وذلك لضمان سداد باقي أقساط القرض بعد وفاة العميل؛

– تأمين الأخطار المتعدّدة للسكن 32%، وهي تشمل ضمان المسؤولية المدنية لصاحب المنزل، تأمين الحريق ولواحقه، أضرار المياه، كسر الزجاج؛

– تأمين أخطار الكوارث الطبيعية الإلزامي5%، وهي تشمل ضمانات على خطر الزلازل والفيضانات والأعاصير وانزلاق التربة؛

– تأمين الأخطار الزراعية 10%، وتشمل خطر حريق المحاصيل والبرد والجفاف ومرض أو وفاة الثروة الحيوانية.

بعدها جاء القرار المؤرّخ في 2008/02/20 الذي يحدّد النسبة القصوى لمساهمة مصرف أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين أو إعادة تأمين والتي تقدّر ب 15% من رأس المال الاجتماعي لشركة التأمين أو إعادة التأمين[39].

## 3–2) رهانات النمو لصيرفة التأمين في الجزائر

منذ إصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بصيرفة التأمين في الجزائر تم توقيع عدة اتفاقيات شراكة لتوزيع المنتجات التأمينية وفق هذا النموذج منها ما كان بين ( CNEP BANQUE et CARDIF ALGERIE)، بين الشركة الوطنية للتأمين وبنك التنمية المحلية ( SAA et

BDL) وبين الشركة الوطنية للتأمين والبنك الفلاحي للتنمية الريفية (SAA et BADR) يوم 2008/04/20 سنة 2008 وتبعها بعد ذلك عدة اتصالات لتجسيد النموذج عل الواقع.

وبذلك تطوّر رقم أعمال بنك التأمين في الجزائر منذ سنة 2011 بما قيمته 1,07 مليار دينار وبنسبة 1,25 % من رقم أعمال قطاع التأمين الإجمالي لنفس السنة ليصل إلى 1.64 مليار دينار لسنة 2013 ويفوق 2.2 مليار دج سنة 2015، حسب ما يوضّحه الشكل الموالي:

**الشكل رقم02 – الحصة السوقية لصيرفة التأمين في الجزائر للفترة من 2011 إلى 2015**

الوحدة مليار دج

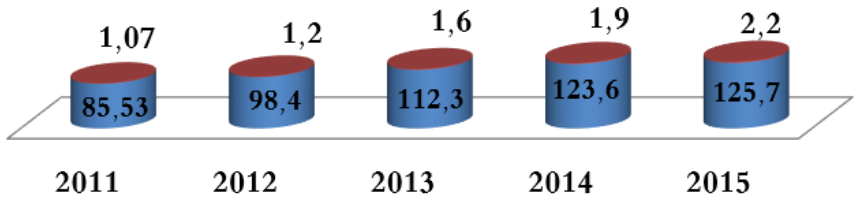


مجموع أقساط صيرفة التأمين

مجموع أقساط شركات التأمين الأخرى

المصدر: Les rapports d'activité en assurance, ministére des finances algérien, 2011 à 2015, Algérie.

أما تطوّر نشاط صيرفة التأمين حسب كل منتج فهو موضّح في الشكل التالي:

**الشكل رقم 3– تطوّر رقم أعمال بنك التأمين حسب المنتج للفترة 2013/2011**

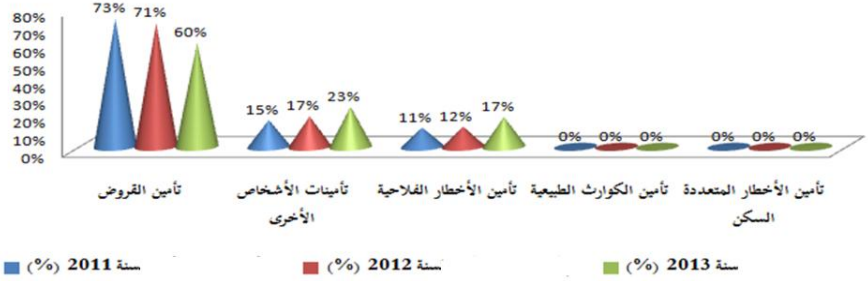


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: إحصائيات بنك التأمين، وزارة المالية، الجزائر، 2011-2013.

حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن منتج تأمين القروض يمثل أكبر حصة سوقية في إطار صيرفة التأمين لارتباط هذا المنتج بالنشاط الرئيسي للمصارف وهو تقديم القروض، كما أن هناك انخفاض في نسبة الأقساط المحصلة في سنة 2013 والتي بلغت 60% من مجموع الأقساط مقارنة بسنة 2011، أين حقّق هذا المنتج رقم أعمال نسبته 73% من رقم الأعمال الإجمالي، وهذا راجع إلى القروض الاستهلاكية (قروض السيارات) التي ميزت هذه السنة. والشكل الموالي يبين تطوّر رقم أعمال صيرفة التأمين حسب كل مصرف.

**الشكل رقم 3– تطور رقم أعمال صيرفة التأمين حسب كل مصرف للفترة من 2013/2011**

الوحدة دج.

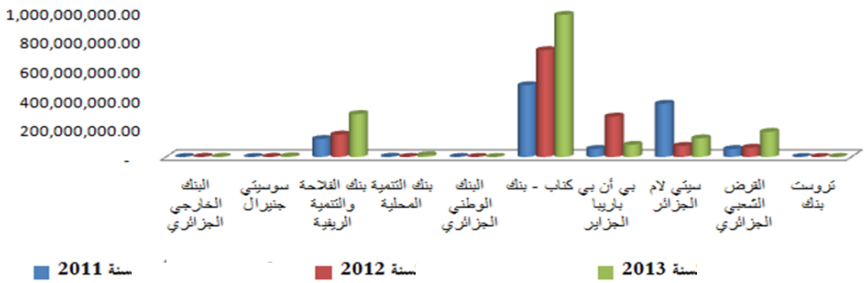


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: إحصائيات بنك التأمين، وزارة المالية، الجزائر، 2011-2013.

نلاحظ أن نسبة 58 **%**من رقم أعمال صيرفة التأمين لسنة 2013 حققتها كتاب بنك أي ما يعادل 963.6 مليون دينار من الأقساط المصدرة ثم يأتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 18**%** أي ما قيمته 290.1 مليون دينار وتبقى 24**%** المتبقية من نصيب باقي المصارف.

أهم الرهانات والتحديات المعيقة لتطوّر صيرفة التأمين في الجزائر:

– يشمل هذا المستوى من التعاون بين المصارف وشركات التأمين فقط بعض المنتجات التأمينية ويهمل منتجات أخرى؛

– يعتبر انخفاض مستوى الدخل من العوامل الغير مشجّعة على صيرفة التأمين، فدخل المواطن الجزائري في العموم يغطي فقط احتياجاته الأساسية ولا يسمح له بتحمّل نفقات إضافية؛

– تتميز شركة التأمين بصورة سيئة لدى المواطن الجزائري نتيجة للتأخير في معالجة الحوادث خاصة حوادث السيارات مما قد يمس بسمعة وتطوّر صيرفة التأمين في الجزائر؛

– نشاط صيرفة التأمين في الجزائر غير معني بالإعفاءات الضريبية مما يحد من تطوّره؛

– يتميز المجتمع الجزائري بالتضامن ويعتقد بحرمة المنتجات التأمينية مما ينعكس سلباً على تطوّر صيرفة التأمين في الجزائر.

**خلاصة:**

يمكن للمصارف وشركات التأمين إيجاد إطار للتعاون والتكامل واستغلال أفضل للبيئة التشريعية الملائمة لتقديم خدمة أفضل للعملاء من خلال صيرفة التأمين الذي أثبت فائدته على مستوى بعض الدول بالرغم من بعض الصعوبات الناتجة عن بعض الخصوصية التي تميزه في الجزائر، والتي يمكن معالجتها من خلال مجموعة من التوصيات لتطوير أكثر هذا التوجّه، وهي كما يلي:

– توسيع المنتجات القابلة للتوزيع عبر الشبكة البنكية إلى منتجات تأمينية أخرى؛

– إيجاد هيئة مسؤولة عن تسيير وتطوير صيرفة التأمين على مستوى المصرف وشركة التأمين.

– الاهتمام أكثر بتحفيز عمال المصرف للإقدام على هذا النوع الجديد من الأنشطة؛

– تسهيل أكثر لإجراءات العمل بالنسبة للطرفين (المصرف وشركة التأمين)؛

– الاهتمام أكثر بتكوين العنصر البشري بالتعاون مع شركة التأمين.

## الهوامش والمراجع:

[1] Swiss Re, « **l'assurance dans le monde en 2015 : une croissance continue cachant des disparités régionales »**, sigma N°03/2016 ,suisse, p043.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، " العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 52.

[3] – منير إبراهيم الهندي، "إدارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات –"، المكتب العربي، بيروت، لبنان، 1996، ص59.

[4]– رشدي صالح عبد الفتاح صالح، "البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 61.

[5]– إبراهيم بورنان، عبد القادر شارف، "البنوك الشاملة كأحد إفرازات الإصلاح المصرفي"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،11 –12 مارس 2008، ص8.

[6]– عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[7]– رشدي صالح عبد الفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص65.

[8] - Bernard de Gryse, « la Bancassurance en Mouvement », Bruxelles, 2005, p1.

[9] -Yiannis Violaris, « Bancassurance in Practice », Munich Ré groupe, Munich, 2001, p 02.

[10]- Jean pierre Daniel, « les enjeux de la bancassurance », édition de Verneuil, paris, 1995, pp 02,109.

[11]– أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، "إدارة الخطر و التأمين" الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،007، ص 76.

[12] Jean-Philippe JUNGERS, Brieuc KAISIN, « la Bancassurance, FUNDP, ECONM831: Financement de l'entreprise, risques et rôle des banques », faculté universitaire notre dame de la paix, Namur, 2010, p3.

[13] - Serap O.Gonulal, Nick Goulder et Rodney Lester, « Bancassurance A Valuable Tool for Developing Insurance in Emerging Markets», The World Bank Financial and Private Sector Development Non-Bank Financial Institutions, September 2012, p8.

[14]- ERNEST& YOUNG, «Bancassurance: A winning formula», Insurance Agenda, September 2010, p 3.

[15] - Alain Borderie et Michel Laffitte, «La Bancassurance Stratégie et Perspectives en France et en Europe», Edition d'organisation, Paris 2004, p49.

[16] - Marjorie Chevalier, Carole Launay et Bérangère Mainguy, «Analyse de la Bancassurance dans le Monde», Focus, Scor Vie, Octobre 2005, France, p5.

[17] Jamel Eddine CHICHTI, colloque international sur «la bancassurance, banques et assurances : concurrence ou complémentarité, IFID , octobre 2002, Tunis.

[18]– عدنان عقيل سعد، "التأمين عبر المصارف في الأردن"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني،2013، ص15.

[19] – عبد القادر بريش وحمو محمد، "أفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية"، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، ورقلة، مارس 2008، ص301.

[20]– يقاس معدّل النفاذ وفق إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

[21]– المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 07 -153 بتاريخ 22 ماي 2007 والتي تحدّد طرق توزيع المنتجات التأمينية عبر المصارف، المؤسسات المالية وشبه المالية وشبكات التوزيع الأخرى، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، الصادرة يوم 2007/05/23، ص18.

[22] – قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلّق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16.

[23] -Hassan Haddouche, « La bancarisation contrariée de l'économie algérienne », Liberté, 04-04-2012, p14.

[24] - Statistique du rapport de la banque d'Algérie, 2011.

[25] -Statistique du rapport de la banque d'Algérie, 2013.

[26]– القانون رقم 06-04 المؤرّخ في 20 فيفري 2006 المتعلّق بالتأمينات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15.

[27] -Atlas magazin, « Algérie-résultat 2008 », n°67, janvier 2010, p 02.

[28] Rapport annuel des assurances, activité des assurances en Algérie, direction des assurances, 2013, p4.

[29] - Sigma, « L'Assurance dans le Monde en 2014: Retour à la Vie », Swiss Re, Suisse,N°4, 2015, p52.

[30]- Sigma, op.cit , p 53.

[31] Rapport annuel des assurances, Op.cit, p 4.

[32] Rapport annuel des assurances, Op.cit, p 6.

[33] Rapport annuel des assurances, Op.cit, p 11.

[34] - Rapport annuel des assurances, Op.cit, p 12

[35]– المادة 53 المعدلة للمادة 252 من الأمر 95-07 المؤرخ في 1995/01/25، القانون 04/06 المؤرخ في 2006/02/20، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، ص 12

[36]– المرسوم التنفيذي رقم 153-07 المؤرخ في 22 ماي2007، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، ص 17.

[37]– القرار المؤرخ في 06-08-2007، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 59، ص ص 16، 17.

[38]– المادة 60، القانون 06-04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، ص4.

[39]– قرار 20-02-2008، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد17، ص 25.